

#فتاوى_الزامل | زكاة القرض المأخوذ لأجل التجارة

عبدالمحسن الزامل

يقول السائل رجل اخذ قرضا لاجل التجارة. وبعد سنة ونصف انتهى المشروع الذي دخل فيه وقد كان مشروع عقاريا سؤال هل يجب عليه زكاة المال الذي استلمه؟ بعد انتهاء المشروع استلم رأس المال مع الارباح - [00:00:00](#)
ام لكونه عليه اقساط شهرية بسبب القرض الذي اخذه لا تجب عليه زكاة وان كان عليه زكاة هل هي لمرة واحدة او يزكي كل حول على حدي او ينتظر حتى يحول - [00:00:17](#)

على هذا الماء الجديد حول موزكي. قول وخدا قرضا رجل اخذ قرضا لاجل التجارة اللي يظهر والله اعلم انه فيما يظهر من لانه ذكروا اليك اقساط انه يريد بذلك التمويل. يريد بذلك وقد يكون اقربه مثلا اقرظته يعني او اقرظه مثلا من اقرضه قرضا حسنا - [00:00:31](#)
لكن بمثل هذه الاسئلة معتاد فيها انها نوع من التمويل وتكون اقساطا وعلى هذا لا يأتي فيه مسألة اه القرظ الذي اه تسقط الزكاة في حق المقرض لانها في هذه الحال في لان تمويل تجارة فتجب فيه الزكاة - [00:00:52](#)

يشبه المضاربات ونحو ذلك. اما المقترض المقترض يعني فوج في خلاف يعني صورة اذا كانت الصورة صورة قرظ. صورة صورة قرظ. هذا مقرض وهذا مقرض. هذى مسألة فيها خلاف. هل تجب الزكاة عليهما - [00:01:14](#)

او لا تجب الزكاة على واحد منهما او تجب الزكاة على المقرض او تجب الزكاة على المقترض. قيل لا تجب الزكاة على واحد منهما لنقص الملك لان يعني في هذا المال لان المقرض المال ليس معه وينتفع به غيره فملكه ضعيف. والمقترض - [00:01:32](#)
ايضا بذمته مشغولة بهذا المال فهو سوف يرده وقيل ان الزكاة على المقرض لانه مالك المال وصاحبها ونيا زكاة على المقرض لانه مدين وذمته مشغولة وقيل انه على المقترض لانه مالك للماء وهو موجود عنده حقيقة - [00:01:54](#)
ولا زكاة على المقرض الذي يظهر الله عنكان ان كان قرضا ان كان قرضا حسنا فلا يجب على المقرض في هذه الحال لا يجب عليه في هذه الحال الزكاة لانه قرظ حسن - [00:02:17](#)

وهذا كله على فرض ان المقرض مليء بماله وبدنه يعني يعني اذا وعد يكون اما اذا لم يكن مليئا هذه مسألة فيها تفصيل عند اهل العلم في مسألة ما اذا كان ممطلا سواء كان ممطلا - [00:02:37](#)

بماله او باطلا. يعني يكون مليئ لكنه ماطل ببدنه لا يفي اه وكذلك لو كان مفلاسا كان مفلاسا ايضا ليس له مال اما نفس المقرض المقرض هل تجب زكاة الجمهور على ان المال - [00:02:59](#)

يسقط ان الزكاة تسقط مقابل هذا المال. فاذا اقترض مئة الف وعنه مئة الف يسقط مئة الف. ومنهم ما فرق بين الدين الحال والدين المؤجل. وهذا واضح اذا كان الدين حاله سوف يرده فهذا لا جكاة فيه - [00:03:17](#)

ولهذا الظاهر والله اعلم في هذه المسألة هو مذهب الشافعى ان المقرض عليه الزكاة في هذا المال لعلوم الادلة والنبي عليه الصلة والسلام كان يبعث السعاة وآلم يفصل في مثل هذا وان فرق بعضهم في انواع الاموال الظاهرة والباطنة لكن عموم الادلة وما جاء - [00:03:31](#)

من عليه الصلة والسلام في جمع الزكاة لم يأتي شيء من التفصيل. فمن كان عنده مال فانه يزكيه فهو منتفع به يزكيه ولو كان هذا المال اه دينا عليه الا اذا كان يريد السرحة ويريد السداد في هذه الحالة فراغ ذمته او - [00:03:51](#)
في هذه الحالة وعلى ايام بني مع ذكر السائل آآ في تكرار الزكاة على ما سبق - [00:04:13](#)